

مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning



ورقة بحثية

# رقمنة الدين العام الداخلي في العراق استراتيجية تعبئة المدخرات المحلية

د. رسل عباس فاضل



إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

## المقدمة

في ظل استمرار الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية لتمويل الموازنة العامة، وتزايد الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل المحلي، تبرز أهمية تطوير أدوات مبتكرة لتعبئة المدخرات الوطنية المعطلة وتوجيهها نحو دعم الاستقرار المالي وتحفيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من امتلاك العراق كتلاً نقدية كبيرة خارج الجهاز المصرفي بلغت نحو (92) تريليون دينار حتى عام 2025، فإن ضعف الشمول المالي ومحدودية الأدوات الاستثمارية المتاحة للأفراد أسهما في استمرار ظاهرة الاكتناز النقدي وتراجع مساهمة المواطنين في تمويل التنمية.

في هذا السياق تقدم الورقة مقترحاً بتبني استراتيجية وطنية لرقمنة الدين العام الداخلي من خلال إصدار سندات حكومية رقمية مصغرة تستهدف صغار المدخرين والأسر العراقية، بما يتيح للمواطنين الاستثمار المباشر في أدوات الدين الحكومية عبر المنصات الإلكترونية والمحافظ الرقمية وبقيم اسمية منخفضة، ولا يقتصر الهدف من هذه المبادرة على تنويع مصادر التمويل الحكومي، وإنما يمتد إلى إعادة توجيه المدخرات المحلية نحو تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية ذات الأولوية، ولا سيما مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة والمشروعات ذات العائد الاقتصادي، بما يسهم في تكوين أصول منتجة وتعزيز النمو الاقتصادي والحد من استخدام الاقتراض في تمويل النفقات الجارية.

وتقدم الورقة تجارب دولية ناجحة في رقمنة أدوات الدين الحكومي، وتقدم إطاراً تنفيذياً عملياً ومؤشرات لقياس الأداء، بما ينسجم مع البيئة المؤسسية والتقنية في العراق، ويعزز الاستفادة المالية، ويعمّق سوق الدين المحلي، ويزيد من مساهمة المواطنين في تمويل التنمية الاقتصادية بصورة مستدامة.

## أولاً: المشكلة وأهمية التدخل الحكومي

تواجه المالية العامة العراقية تحدياً هيكلياً يتمثل في الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية التي تمثل أكثر من (90%) من الإيرادات العامة في معظم السنوات، الأمر الذي يجعل الموازنة العامة عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط العالمية. وفي المقابل، ما تزال أدوات التمويل المحلية تعاني من محدودية الانتشار وضعف مساهمة الأفراد في الاكتتاب بأدوات الدين الحكومي، فضلاً عن استمرار وجود كميات كبيرة من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي نتيجة انخفاض الثقة بالقطاع المالي وضعف الشمول المالي. وتشير بيانات البنك المركزي العراقي إلى استمرار ارتفاع العملة المتداولة خارج المصارف خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي يعكس وجود مدخرات معطلة لا تسهم في تمويل النشاط الاقتصادي أو دعم المالية العامة. كما أن التطور المتسارع في خدمات الدفع الإلكتروني وانتشار المحافظ الرقمية يهيئ فرصة مناسبة لاستحداث أدوات دين حكومية رقمية تستهدف المواطنين بشكل مباشر، مما يسمح بتحويل جزء من المدخرات المكتنزة إلى موارد تمويلية منخفضة الكلفة ومستدامة.

ومن هذا المنطلق، فإن رقمنة الدين العام الداخلي تمثل أداة إصلاح مالي قادرة على تحقيق مجموعة من الأهداف المتزامنة تشمل تنويع مصادر التمويل الحكومي، وتعزيز الشمول المالي، وتقليل الاكتناز النقدي، وتوسيع قاعدة المستثمرين المحليين، فضلاً عن دعم التحول الرقمي الذي تتبناه الحكومة العراقية

## ثانياً: واقع الدين العام الداخلي والسيولة في العراق

تشير تطورات الدين العام الداخلي في العراق إلى تزايد اعتماد الحكومة على أدوات الاقتراض المحلي لتمويل احتياجات الموازنة العامة في ظل تقلب الإيرادات النفطية واتساع

فجوات التمويل خلال السنوات الأخيرة. وقد انعكس ذلك في الارتفاع المستمر لحجم حوالات الخزينة المخصصة لدى البنك المركزي العراقي، إذ ارتفعت من نحو (45) تريليون دينار إلى أكثر من (52) تريليون دينار، بما يعكس تنامي اعتماد السياسة المالية على أدوات الدين قصيرة الأجل لتوفير السيولة اللازمة لتمويل الإنفاق العام. كما شهدت السندات الحكومية المشتراة أو المخصصة من قبل البنك المركزي تطوراً ملحوظاً، إذ ارتفعت من نحو (3) تريليونات دينار عام 2023 إلى ما يقارب (13) تريليون دينار عام 2025، وهو ما يمثل زيادة تزيد على أربعة أضعاف خلال عامين فقط، ويشير هذا التطور إلى انتقال جزء متزايد من التمويل الحكومي إلى ميزانية البنك المركزي، الأمر الذي يعزز قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتها التمويلية في الأجل القصير، إلا أنه يفرض في المقابل تحديات تتعلق بإدارة الدين العام والسيولة المحلية واستدامة السياسة المالية. فكلما توسع الاعتماد على البنك المركزي في شراء أو خصم أدوات الدين، ازداد الترابط بين السياسة المالية والسياسة النقدية، بما قد يحد من استقلالية السياسة النقدية ويزيد من مخاطر التوسع النقدي إذا لم يقترن بزيادة مماثلة في الإنتاج الحقيقي.

ومن منظور الاقتصاد الكلي، فإن استمرار الاعتماد على عدد محدود من المشتريين المؤسسيين لأدوات الدين، ولاسيما البنك المركزي والمصارف الحكومية، يؤدي إلى ارتفاع درجة تركّز مخاطر الدين الداخلي، ويحد من تطور سوق الأوراق المالية الحكومية. كما يقلل من قدرة أدوات الدين على أداء وظيفتها في تعبئة المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية، وهو ما يستدعي توسيع قاعدة المستثمرين لتشمل الأفراد والقطاع الخاص من خلال أدوات رقمية حديثة منخفضة الكلفة.

وفي هذا السياق، تمثل السندات الحكومية الرقمية المصغرة تحولاً من نموذج الاقتراض المؤسسي المغلق إلى نموذج التمويل المجتمعي، إذ تسمح بتحويل جزء من النقد

المكتنز خارج الجهاز المصرفي والذي تجاوز (92) تريليون دينار في عام 2025 إلى موارد تمويلية مستقرة، بما يخفف الضغط على البنك المركزي، ويحد من الحاجة إلى زيادة خصم حوالات الخزينة، ويؤدي تدريجياً إلى إعادة هيكلة قاعدة حملة الدين العام الداخلي بما يعزز استدامته ويخفض مخاطر تركزه.

### ثالثاً: مفهوم رقمنة الدين العام والتجارب الدولية

يقصد برقمنة الدين العام (توظيف التقنيات الرقمية في إصدار وإدارة وتداول أدوات الدين الحكومية، بما يتيح للمواطنين والمؤسسات الاستثمار المباشر في السندات الحكومية من خلال المنصات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية دون الحاجة إلى إجراءات تقليدية معقدة أو وسطاء ماليين متعددين). ويستند هذا النموذج إلى إصدار سندات حكومية رقمية بفئات اسمية منخفضة، بما يسمح بتوسيع قاعدة المستثمرين لتشمل صغار المدخرين والأسر، وتحويل المدخرات المتفرقة إلى مصدر تمويل مستدام للموازنة العامة.

ومن منظور الاقتصاد الكلي، تمثل رقمنة الدين العام تحولاً في فلسفة إدارة التمويل الحكومي، إذ تنتقل الدولة من الاعتماد على عدد محدود من المؤسسات المالية والمصارف في تمويل احتياجاتها إلى تعبئة المدخرات المحلية بصورة مباشرة، بما يسهم في تنويع مصادر التمويل، وتعميق سوق الدين المحلي، وتقليل مخاطر تركيز حيازة أدوات الدين، فضلاً عن تعزيز الشمول المالي ودعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي. كما تؤدي هذه الآلية إلى رفع كفاءة إدارة السيولة من خلال استقطاب جزء من النقد المكتنز خارج الجهاز المصرفي وإعادة دمجها في الدورة الاقتصادية الرسمية، الأمر الذي يعزز قدرة السياسة المالية على تمويل الإنفاق العام دون الإفراط في الاعتماد على التمويل النقدي أو الاقتراض قصير الأجل.

وقد أثبتت العديد من التجارب الدولية نجاح هذا النموذج في تعبئة المدخرات المحلية وتعزيز كفاءة إدارة الدين العام، مع اختلاف البيئات الاقتصادية والمؤسسية التي طُبّق فيها، وهو ما يؤكد أن نجاح رقمنة الدين العام يرتبط بحسن تصميم الأداة المالية أكثر من ارتباطه بحجم الاقتصاد أو مستوى دخله، ، ومن أبرزها:

### الجدول (1) أبرز التجارب الدولية الناجحة في رقمنة الدين العام الداخلي

| الدولة          | الأداة الرقمية المستخدمة                                 | أبرز النتائج                                                                                       | ممكنات الاستفادة منها                                                                                  |
|-----------------|----------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الهند           | منصة Retail Direct للاستثمار المباشر في السندات الحكومية | تجاوز حجم سوق السندات الحكومية 1.4 تريليون دولار وارتفاع الشمول المالي إلى أكثر من 80% من البالغين | تبسيط الوصول إلى أدوات الدين عبر المنصات الرقمية يساهم في توسيع قاعدة المستثمرين وزيادة الادخار الرسمي |
| المملكة المتحدة | السندات والمنتجات الادخارية الرقمية عبر NS&I             | إدارة مدخرات وأصول تتجاوز 250 مليار جنيه إسترليني لصالح نحو 25 مليون مواطن                         | الثقة الحكومية والسهولة الرقمية قادرتان على تعبئة المدخرات المحلية على نطاق واسع                       |
| سنغافورة        | منصة Singapore Savings Bonds                             | إتاحة الاستثمار بدءاً من 500 دولار سنغافوري وتحقيق اكتتابات تراكمية بمليارات الدولارات             | انخفاض الحد الأدنى للاستثمار عامل رئيس في جذب صغار المدخرين                                            |

| الدولة   | الأداة الرقمية المستخدمة                     | أبرز النتائج                                                             | ممكنات الاستفادة منها                                                                |
|----------|----------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|
| البرازيل | منصة Tesouro Direto لشراء السندات إلكترونياً | ارتفاع عدد المستثمرين من أقل من مليون إلى أكثر من 30 مليون حساب استثماري | الرقمنة تقلل الاعتماد على المؤسسات المالية وتوسع مشاركة الأفراد في تمويل الدين العام |

#### المصدر: من إعداد الباحثة.

ولا تقتصر أهمية هذه التجارب على نجاحها في استقطاب المدخرات المحلية، بل تكمن أيضاً في آثارها الاقتصادية الكلية. فقد أسهمت هذه البرامج في توسيع قاعدة المستثمرين المحليين، وتقليل اعتماد الحكومات على عدد محدود من المقرضين المؤسسيين، وتعميق أسواق السندات الحكومية، وتعزيز انتقال المدخرات من الأصول غير المنتجة إلى أدوات تمويلية تدعم الاستقرار المالي. كما ساعدت الرقمنة على خفض تكاليف الإصدار والإدارة والتداول، وزيادة سرعة تنفيذ العمليات، وتحسين مستويات الشفافية والإفصاح، وهو ما انعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين وكفاءة إدارة الدين العام.

#### رابعاً: الإطار التنفيذي المقترح والبدائل الموصى به

توصي هذه الورقة برقمنة الدين العام الداخلي عبر إصدار السندات الحكومية الرقمية المصغرة، بوصفه الخيار الأكثر قدرة على تحقيق أهداف الإصلاح المالي والاستدامة المالية وتنويع مصادر التمويل الحكومي. ويتطلب تنفيذ هذا الخيار اعتماد نهج تدريجي يجمع بين الإصلاح المؤسسي والتشريعي والتقني لضمان نجاح التطبيق وتقليل المخاطر المحتملة.

وفي هذا السياق، يقترح الإطار التنفيذي الآتي:

**الجدول (2) الإطار التنفيذي المقترح لرقمنة الدين العام الداخلي**

| المرحلة                                         | المدة الزمنية | الإجراءات التنفيذية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    | الجهات المسؤولة                                                                              |
|-------------------------------------------------|---------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------|
| المرحلة الأولى:<br>الإعداد المؤسسي<br>والتشريعي | 6 اشهر        | <ul style="list-style-type: none"><li>• تشكيل لجنة وطنية مشتركة تضم وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وهيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية والمصارف الحكومية وشركات الدفع الإلكتروني.</li><li>• إعداد الإطار القانوني والتنظيمي للسندات الحكومية الرقمية.</li><li>• تصميم منصة رقمية موحدة للاكتتاب والإدارة</li></ul> | وزارة المالية<br>البنك المركزي العراقي<br>هيئة الأوراق المالية<br>سوق العراق للأوراق المالية |



| المرحلة                              | المدة الزمنية | الإجراءات التنفيذية                                                                                                                                                                                                                         | الجهات المسؤولة                                                                            |
|--------------------------------------|---------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------|
| المرحلة الثانية:<br>الإطلاق التجريبي | 12 شهراً      | إصدار سندات حكومية<br>رقمية بفئات (25 ، 50 ، 100 ،<br>250) ألف دينار<br>• ربط عمليات الاكتتاب<br>بالمصارف الحكومية والمحافظ<br>الرقمية.<br>• إطلاق حملة وطنية<br>للتوعية بالادخار والاستثمار<br>في السندات الحكومية<br>الرقمية              | وزارة المالية، المصارف<br>الحكومية<br>شركات الدفع<br>الإلكتروني                            |
| المرحلة الثالثة:<br>التوسع والتطوير  | 2 سنة         | تداول السندات الحكومية في<br>سوق العراق للأوراق المالية.<br>• ربط المنصة بالهوية<br>الوطنية.<br>• استحداث برامج ادخار<br>حكومية مخصصة للشباب<br>والنساء والمتقاعدين.<br>• توسيع قاعدة المستثمرين<br>لتشمل العراقيين المقيمين<br>خارج العراق | وزارة المالية<br>البنك المركزي العراقي<br>سوق العراق للأوراق<br>المالية<br>وزارة الاتصالات |

المصدر: من إعداد الباحثة.

ولضمان نجاح البرنامج وتحقيق أهدافه الاقتصادية والمالية، لا يكفي تنفيذ المراحل التشغيلية فحسب، بل يتطلب الأمر اعتماد منظومة واضحة لقياس الأداء ومتابعة النتائج بصورة دورية. فمؤشرات الأداء لا تمثل أدوات للرقابة الإدارية فحسب، وإنما تعد مؤشرات لقياس مدى نجاح السياسة المقترحة في تحقيق أهدافها الكلية، والمتمثلة في تعبئة المدخرات المحلية، وتنويع مصادر التمويل الحكومي، وتعميق سوق الدين الداخلي، وتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي.

كما تساعد هذه المؤشرات صناع القرار على إجراء المراجعات اللازمة وتطوير البرنامج بما ينسجم مع أهداف الإصلاح المالي والاستدامة المالية وهي كالآتي :-

### الجدول (3) مؤشرات الأداء المستهدفة

| المؤشر                        | القيمة المقترحة للاستهداف                                         |
|-------------------------------|-------------------------------------------------------------------|
| عدد المكتتبين                 | استقطاب (500) ألف مكتتب خلال أول عامين                            |
| حجم المدخرات المستقطبة        | تعبئة ما بين (1-3) تريليون دينار                                  |
| نسبة المعاملات الرقمية        | أكثر من (90%) من إجمالي المعاملات                                 |
| عدد المحافظ والمنصات المشاركة | إشراك جميع المحافظ الإلكترونية المرخصة والمصارف الحكومية          |
| نسبة المستثمرين الجدد         | زيادة مساهمة الأفراد غير المتعاملين سابقاً مع أدوات الدين الحكومي |

المصدر: من إعداد الباحثة.

وتعكس المؤشرات المقترحة العلاقة المباشرة بين الأداء التشغيلي والأثر الاقتصادي الكلي للبرنامج، و يعكس حجم المدخرات المستقطبة قدرة البرنامج على تحويل جزء من

النقد المكتنز إلى موارد تمويلية منتجة. كما تمثل نسبة المعاملات الرقمية مؤشراً على كفاءة البنية الرقمية وانخفاض تكاليف الإصدار والإدارة، في حين يقيس عدد المحافظ والمنصات المشاركة مدى انتشار الأداة المالية وسهولة الوصول إليها. أما زيادة نسبة المستثمرين الجدد فتُعدُّ مؤشراً على نجاح السياسة في دمج شرائح جديدة من المجتمع ضمن المنظومة المالية الرسمية، بما يعزز الشمول المالي ويرفع كفاءة تعبئة الموارد المحلية.

### خامساً: المزايا المتوقعة والتحديات التي تواجه تنفيذ البرنامج

**المزايا:** يمكن أن يسهم تطبيق برنامج السندات الحكومية الرقمية المصغرة في تحقيق مجموعة من المنافع المالية والاقتصادية التي تتجاوز مجرد توفير مصدر إضافي لتمويل الموازنة العامة، ومن أهمها:

**1- تعبئة المدخرات المحلية المعطلة:** يسهم البرنامج في استقطاب جزء من النقد المكتنز خارج الجهاز المصرفي وتحويله إلى موارد مالية قابلة للتوظيف، بما يعزز الاستفادة من المدخرات الوطنية ويعيد دمج جزء من السيولة غير الموظفة في الدورة الاقتصادية الرسمية.

**2- تنويع مصادر تمويل الدين العام وتقليل تركزه:** يؤدي توسيع قاعدة حاملي السندات لتشمل الأفراد وصغار المدخرين إلى تقليل الاعتماد على البنك المركزي والمصارف الحكومية كمشتريين رئيسيين لأدوات الدين، بما يسهم في تنويع مصادر التمويل وتقليل مخاطر تركيز الدين العام الداخلي لدى عدد محدود من المؤسسات.

**3- دعم تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية:** يوفر البرنامج مورداً تموالياً محلياً يمكن توجيه حصيلته نحو المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية والعائد الاقتصادي، بما يسهم في تكوين أصول منتجة، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة، وتحفيز النشاط

الاقتصادي وخلق فرص العمل، بدلاً من توجيه الاقتراض نحو تمويل النفقات الجارية.

**4- تعميق سوق الدين المحلي وتعزيز الشمول المالي:** يساهم إدخال الأفراد إلى سوق السندات الحكومية في توسيع قاعدة المستثمرين وتطوير سوق الأوراق المالية الحكومية، فضلاً عن تشجيع المواطنين على الانتقال من الاكتناز النقدي إلى الادخار والاستثمار المنظم، بما يدعم الشمول المالي ويرفع الثقافة الادخارية والاستثمارية.

**5- تعزيز كفاءة إدارة الدين العام والسيولة:** تتيح الرقمنة للحكومة إدارة عمليات الإصدار والاكتتاب والاسترداد بصورة أكثر كفاءة وشفافية، مع إمكانية تنويع آجال الاستحقاق وقاعدة المستثمرين، كما يمكن أن يؤدي استقطاب المدخرات المكتنزة، بدلاً من التوسع في التمويل النقدي، إلى تخفيف الضغوط على البنك المركزي وتحسين التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودعم الاستقرار المالي.

**التحديات:** على الرغم من المزايا المتوقعة لرقمنة الدين العام الداخلي، فإن نجاح برنامج السندات الحكومية الرقمية المصغرة قد يواجه عدداً من التحديات الاقتصادية والمؤسسية التي ينبغي أخذها في الحسبان عند مرحلة التنفيذ وهي:

**1- محدودية ثقة المواطنين بالمؤسسات المالية الحكومية:** يمثل ضعف الثقة أحد أبرز التحديات في البيئة العراقية، إذ ما يزال جزء كبير من المدخرات يحتفظ به خارج الجهاز المصرفي، وقد يؤدي ذلك إلى ضعف الإقبال على الاكتتاب في السندات الحكومية الرقمية ما لم تقترن بإجراءات تعزز الشفافية والالتزام بسداد أصل السندات وعوائدها في مواعيدها.

**2- ضعف الشمول المالي والثقافة المالية الرقمية:** لا يزال استخدام الخدمات المصرفية والاستثمارية الرقمية محدوداً لدى شريحة من المواطنين، الأمر الذي قد يقلل

من سرعة انتشار الأداة الجديدة، ويتطلب برامج توعية وتبسيط إجراءات الاكتتاب عبر المنصات الرقمية.

3- **عدم اكتمال البيئة التشريعية والتنظيمية:** يتطلب إصدار وتداول السندات الحكومية الرقمية تطوير الأطر القانونية المنظمة للإصدار والاكتتاب والتداول الإلكتروني، بما يكفل حماية حقوق المستثمرين ويوفر إطاراً تنظيمياً واضحاً لجميع الأطراف ذات العلاقة.

4- **محدودية التكامل المؤسسي والبنية الرقمية:** يعتمد نجاح البرنامج على وجود تنسيق فعال بين وزارة المالية والبنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والمصارف وشركات الدفع الإلكتروني، فضلاً عن توفير منصة رقمية آمنة وموحدة تضمن كفاءة تنفيذ عمليات الاكتتاب والتداول والاسترداد.

5- **احتمالية مزاحمة الودائع المصرفية:** قد يؤدي طرح السندات الحكومية الرقمية بعوائد مرتفعة إلى انتقال جزء من ودائع الأفراد من المصارف إلى السندات الحكومية، مما قد يحد من قدرة المصارف على تمويل القطاع الخاص. لذلك ينبغي تصميم هيكل العوائد بما يحقق التوازن بين جذب المدخرات والحفاظ على استقرار القطاع المصرفي.

### الخاتمة

تمثل رقمنة الدين العام الداخلي فرصة استراتيجية لإعادة هيكلة منظومة التمويل الحكومي في العراق، من خلال تحويل المدخرات المحلية المكتنزة إلى موارد تمويلية مستدامة تدعم الاستقرار المالي وتقلل من الاعتماد على الإيرادات النفطية والتمويل المؤسسي التقليدي، غير أن نجاح هذه السياسة لا يقاس بحجم الأموال المستقطبة فحسب، وإنما بقدرتها على توجيه تلك الموارد نحو تمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية ذات

الأولوية التي تسهم في تكوين أصول إنتاجية، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز النمو المستدام، بدلاً من استخدامهما في تمويل النفقات الجارية.

وتؤكد التجارب الدولية أن رقمنة أدوات الدين الحكومي تمثل إصلاحاً هيكلياً يتجاوز كونه وسيلة للاقتراض، إذ تسهم في توسيع قاعدة المستثمرين المحليين، وتعميق سوق الدين الداخلي، وتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، وفي ضوء التطور المتسارع للبنية الرقمية في العراق، فإن تبني السندات الحكومية الرقمية المصغرة، ضمن إطار مؤسسي وتشريعي متكامل، يمثل خطوة عملية نحو بناء سوق دين محلي أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، وبما يعزز قدرة الدولة على تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها لخدمة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، وتوصي الورقة بالآتي:

1 - إدراج رقمنة الدين العام الداخلي ضمن برنامج الإصلاح المالي الحكومي واعتماد السندات الحكومية الرقمية المصغرة أداة وطنية لتعبئة المدخرات المحلية وتنويع مصادر التمويل الداخلي.

2- تخصيص حصيلة السندات الحكومية الرقمية لتمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية ذات الأولوية ولا سيما مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة والمشروعات ذات العائد الاقتصادي، بما يضمن توجيه الاقتراض نحو تكوين الأصول المنتجة وتعزيز النمو الاقتصادي، والحد من استخدامه في تمويل النفقات الجارية.

3- استكمال الإطار التشريعي والتنظيمي وإنشاء منصة إلكترونية وطنية موحدة لإدارة عمليات الإصدار والاكتتاب والتداول والاسترداد، وربطها بالمصارف وشركات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية.

4- ربط البرنامج بمبادرات الشمول المالي والتحول الرقمي، وتنفيذ حملات توعية

وطنية لتعزيز ثقة المواطنين ورفع الثقافة المالية وتشجيع صغار المدخرين على المشاركة.

5- اعتماد منظومة دورية للمتابعة والتقييم لقياس عدد المكتتبين، وحجم المدخرات المستقطبة، ونسبة المستثمرين الجدد، وأثر البرنامج في تعميق سوق الدين المحلي وتعزيز الاستدامة المالية.

## المراجع

1. البنك المركزي العراقي (2024). التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2024. بغداد، العراق.
2. البنك المركزي العراقي (2025). النشرة الإحصائية الشهرية. مديرية الإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
3. صندوق النقد الدولي (2024). جمهورية العراق: مشاورات المادة الرابعة لعام 2024. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.
4. البنك الدولي (2024). المرصد الاقتصادي للعراق: نحو تنويع مصادر النمو. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
5. National Savings and Investments (NS&I). (2024). Annual Report and Accounts (2023–2024). London, United Kingdom
6. reserve Bank of India. (2024). Handbook of Statistics on the Indian Economy. Mumbai,. India.
7. M monetary Authority of Singapore. (2024). Singapore Savings Bonds: Annual Statistics Report. Singapore.
8. Tesouro Nacional. (2024). Tesouro Direto: Relatório Anual 2024. Brasília, Brazil.



## هوية البحث

- الباحثة: د. رسل عباس فاضل - مهتمة بقضايا الموازنة العامة والتنمية الاقتصادية.
- الموضوع: رقمنة الدين العام الداخلي في العراق .. استراتيجية تعبئة المدخرات المحلية
- تأريخ النشر: أيلول - سبتمبر 2026

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)